

مدينة الأغواط وتأثيرها الإقليمي

■ بدر الدين رابحي

■ عرابي سالم

مقدمة:

إذا كانت الدراسة الإقليمية تمثل أحد الاهتمامات الرئيسية في الجغرافيا العامة، فإن دراسة إقليم المدينة تحتل مكانة خاصة في جغرافية المدن، وإذا كان الإقليم الجغرافي بصفته هو الذي يوجد به قدر مشترك من الخصائص التي تميزه عن غيره من الأقاليم، فإن إقليم المدينة يقوم على أساس الترابط والتفاعل بين المدينة محل الدراسة وما حولها من رقعة جغرافية، وحين يكون ذلك الترابط قويا والتفاعل واضحا فلا خلاف على تحديد إقليم المدينة، أما حين يقل ذلك ويظهر الأثر التنافسي لمدن أخرى فإننا نكون بإزاء ما يوجد بين الأقاليم الجغرافية الكبرى، التي تقع بين حدودها نطاقات انتقالية.

وعلى الرغم من أن دراسة إقليم المدينة أصبحت تخضع الآن لوسائل قياس دقيقة في كثير من الأحيان، حيث تقوم على إتباع الأساليب الإحصائية وتحليل العلاقات بطريقة كمية، إلا أن إقليم المدينة قد يختلف في تحديده الباحثون نتيجة لاختلاف نظراتهم وتطبيقاتهم لوسائل التحليل الكمي، وفكرة إقليم المدينة أو الأثر الإقليمي للمدينة وما حولها من مدن أخرى أصغر هي فكرة قد يصعب قياسها رياضيا كما أنها ليست ثابتة على مر الزمن.

لم يقف اهتمام الجغرافيين بإقليم المدينة عند مجرد نظريات، ولكن كثيرا من الدراسات في جغرافية المدن تضمنت تطبيقا لبعض النظريات في تحديد الأثر الإقليمي للمدينة، وقد اتجهنا في بحثنا هذا إلى تحديد الأثر الإقليمي لمدينة الأغواط، هذه الأخيرة التي تعتبر بوابة الصحراء، كما أنها إحدى المدن الجزائرية التي لها أثر إقليمي كبير نظرا للوظائف التي تحتويها من جهة، ومن جهة أخرى موقعها الاستراتيجي واحتوائها على شبكة طرق مهمة جعلها قبلة لكثير من سكان المدن المجاورة.

تركيب البحث:

لمعالجة هذا الموضوع وعلى ضوء النظرة الحديثة للتهيئة العمرانية، تم إتباع منهجية عمل قسمنا من خلالها البحث إلى أربعة عناوين، تضمن العنوان الأول الدراسة الديموقراطية و العمرانية لمدينة الأغواط، ذلك من خلال دراسة السكان ومعالجة حجمهم و تطورهم و صفاتهم، إضافة إلى البنية العمرانية خصائصها، وظائفها والأسس التي تقوم عليها، أما العنوان الثاني فقد احتوى الأسس النظرية حول تحديد الأثر الإقليمي للمدينة، و أفردنا العنوان الثالث للتقسيم الإداري في الجزائر، المراحل التي مر بها والأسس التي يقوم عليها والأهداف التي يصبو إلى تحقيقها ومدى إعماده على الأثر الإقليمي للمدن، يليه عنوان رابع تناولنا فيه مجال نفوذ مدينة الأغواط.

الدراسة الديموقراطية والعمرانية لمدينة الأغواط:

إن أساس أي دراسة تخطيطية أو عمرانية هي الدراسة التحليلية للمميزات الديموقراطية والعمرانية، التي يتم على أساسها وضع مخططاتها التنموية، وبرمجة المشاريع المستقبلية الاقتصادية والاجتماعية منها، حيث تستجيب للاحتياجات الضرورية من التجهيزات وكل مستلزمات الحياة للسكان، كما تخول لنا كذلك معرفة الوظائف السائدة، والتي تلعب دور كبير في مجال نفوذ أي مدينة.

وعليه فإن دراستنا في هذا الفصل تتركز على معرفة مختلف الخصائص السكانية والعمرانية لمدينة الأغواط وإبراز التي يمكن من خلالها تحديد التأثير الإقليمي لمدينة الأغواط.

تبين الدراسة الديموقراطية والعمرانية لمدينة الأغواط أن هذه الأخيرة عرفت نمو سكاني معتبر خاصة في الفترة الأخيرة (1987 - 1998) أين بلغ معدل النمو 3.18%، وهو أكبر من نظيره المسجل على المستوى الوطني والمقدر لنفس الفترة بـ 2.13%، هذا النمو السكاني رافقه تطور عمراني كبير، حيث اضطرت السلطات المحلية لتوفير المساكن وكذا التجهيزات الضرورية للسكان، وتشديد المنشآت القاعدية من طرق وشبكات مختلفة.

كما لاحظنا أن أبرز الوظائف الحضرية المتواجدة على مستوى مدينة الأغواط والتي مجال نفوذها يفوت حدود المدينة تتمثل أساسا في الوظيفة الصحية، ووظيفة التعليم العالي والوظيفة التجارية، هذه الوظائف هي التي نعتمد عليها في تحديد الأثر الإقليمي لمدينة الأغواط.

الأسس النظرية لتحديد إقليم المدينة:

لوضع هذه الدراسة في إطارها النظري وفقا للمعايير المتفق عليها في إعداد مثل هذه الدراسات، قمنا بعرض عدد من النظريات التي يقوم عليها تحديد إقليم المدينة، حيث ارتأينا الاعتماد على نظريتين أساسيتين هما:

نظرية التفاعل:

"تعتبر هذه النظرية من أقدم النظريات وأسهلها تطبيقا، حيث تعتمد هذه النظرية على قانون الجاذبية الفيزيائية لنيوتن، والذي ينص على أن حجم التفاعل بين مدينتين يتناسب طرذا مع حجم هاتين المدينتين وعكسيا مع المسافة، ويقاس رياضيا بواسطة المعادلة التالية:

حجم التفاعل بين المدينتين أ و ب = حجم المدينة أ $\times$ حجم المدينة ب / المسافة بينهما وقد أدخل على المعادلة في صورتها السابقة تعديل يقضي باستبدال المسافة الطولية بالكيلومترات بمربع المسافة فتصبح المعادلة كالتالي:

حجم التفاعل بين المدينتين أ و ب = حجم المدينة أ $\times$ حجم المدينة ب / (المسافة بينهما)²

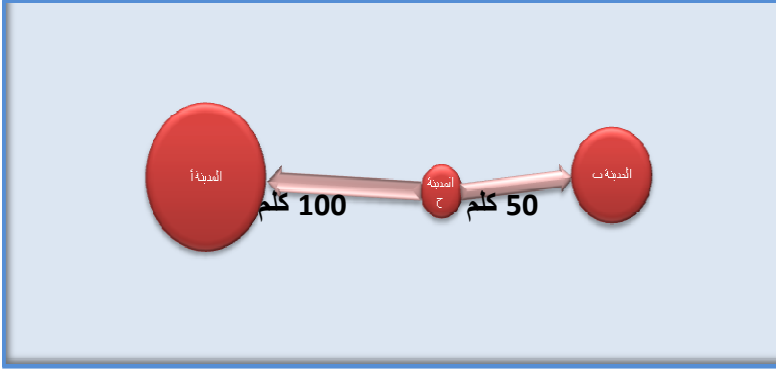
ولعرض هذه النظرية نقترح وجود ثلاث مدن متباينة الحجم حيث:



المدينة أ عدد سكانها 30.000 ن
المدينة ب عدد سكانها 20.000 ن
المدينة ج عدد سكانها 10.000 ن

المدينة ج توجد في نقطة متوسطة بين المدينتين أ و ب، وهي تبعد عن المدينة أ مسافة 100 كلم وتبعد عن المدينة ب 50 كلم، وبالنظر أن المدينة ج أصغر من المدينتين أ و ب فإنها تكون عرضة لنفوذهما معا، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (01): تمثيل نظرية التفاعل.



وبتطبيق المعادلة السابقة نجد :

$$\text{حجم التفاعل بين أ و ج} = 30.000 = 2100 / 10.000 \times 30.000$$

$$\text{حجم التفاعل بين ب و ج} = 80.000 = 250 / 10.000 \times 20.000$$

ومن النتيجة السابقة يظهر لنا أن حجم التفاعل بين المدينتين ب و ج أكبر من حجم

التفاعل بين المدينتين أ و ج .

- نظرية نقطة القطع:

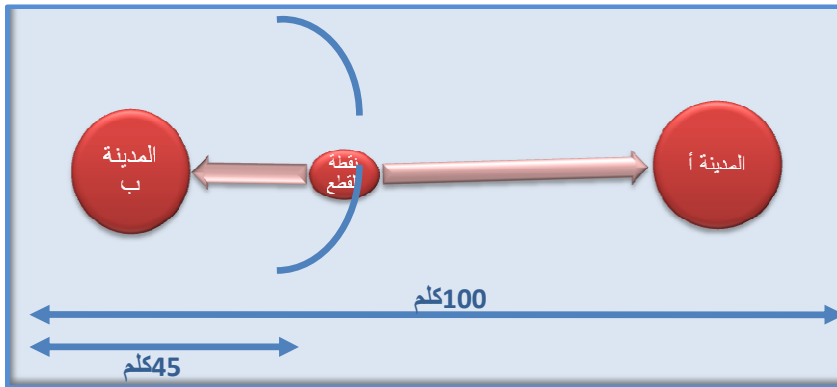
"وهي تعتبر أحد التعديلات التي أدخلت على نظرية التفاعل، وتهدف نظرية نقطة القطع إلى إيجاد وسيلة لتحديد النقطة التي تمثل الحد الفاصل بين منطقة النفوذ لمدينتين غير متساويتين في الحجم"، فعندما تحدد تلك النقاط يصبح من السهل تحديد إقليم كل مدينة أين ينتهي وترسم الحدود لكل منها، وقد طبقت المعادلة التالية:

$$\text{بعد نقطة القطع عن المدينة الأصغر} = \frac{\text{سكان المدينة الأكبر}}{\text{سكان المدينة الأصغر}} + 1$$

ولعرض هذه النظرية نقترح وجود مدينتين أ و ب بحيث:

المدينة أ عدد سكانها = 30.000
المدينة ب عدد سكانها = 20.000
البعد بين المدينة أ و ب = 100 كلم

الشكل رقم (02): تمثيل نظرية نقطة القطع.



وبتطبيق المعادلة السابقة نجد :

$$\sqrt{20.000 / 30.000} + 1 / 100 = \text{بعد نقطة القطع عن المدينة الأصغر}$$

$$\begin{aligned} & \frac{100}{1.22 + 1 / 100} = \\ & \frac{45}{2.22 / 100} = \\ & 45 \text{ كلم} = \end{aligned}$$

ومنه نقطة القطع عن المدينة الأصغر هو 45 كلم، أي أن إقليم المدينة ب يمتد على مسافة 45 كلم باتجاه المدينة أ.

التنظيم الإداري في الجزائر والأثر الإقليمي للمدينة:

"التنظيم الإداري لا يتمثل فقط في تعديل الحدود الجغرافية وإنما يصبوا في حقيقة الأمر إلى تجسيد سياسة تنموية صارمة، فهو يشكل القاعدة الأساسية لتنمية الاقتصاد الوطني والبحث عن التوازن الجهوي المتناسق، ومنه وضع سياسة للتهيئة العمرانية التي بدونها سيكون مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية محدود المدى"¹.

ولأجل هذا ومع تغيير الأوضاع التي مرت بها الجزائر فقد شهدت عدة مشاريع لإعادة التنظيم الإداري وذلك من أجل تحسين الأوضاع إلى ما هو أفضل وتحقيق تنمية جيدة حسب المتغيرات الجديدة التي تطرأ على الجزائر في كل فترة، وذلك اعتمادا على مقاييس محددة ومدروسة نتطرق إليها بعد تناول أهم مشاريع إعادة التنظيم الإداري.

لم يصل التقسيم الإداري في الجزائر إلى الأهداف المرجوة مع كل مراحل التقدم التي مرت بها البلاد، لهذا توالى التنظيمات إلى غاية تنظيم فيفري 1984 وهو آخر تنظيم إلى يومنا هذا، لكن هذا لا يعني أنه وصل إلى تحقيق كل الأهداف المسطرة وهو ما يبرز وهذا ما يبرز من خلال المشاكل التي تعاني منها البلاد.

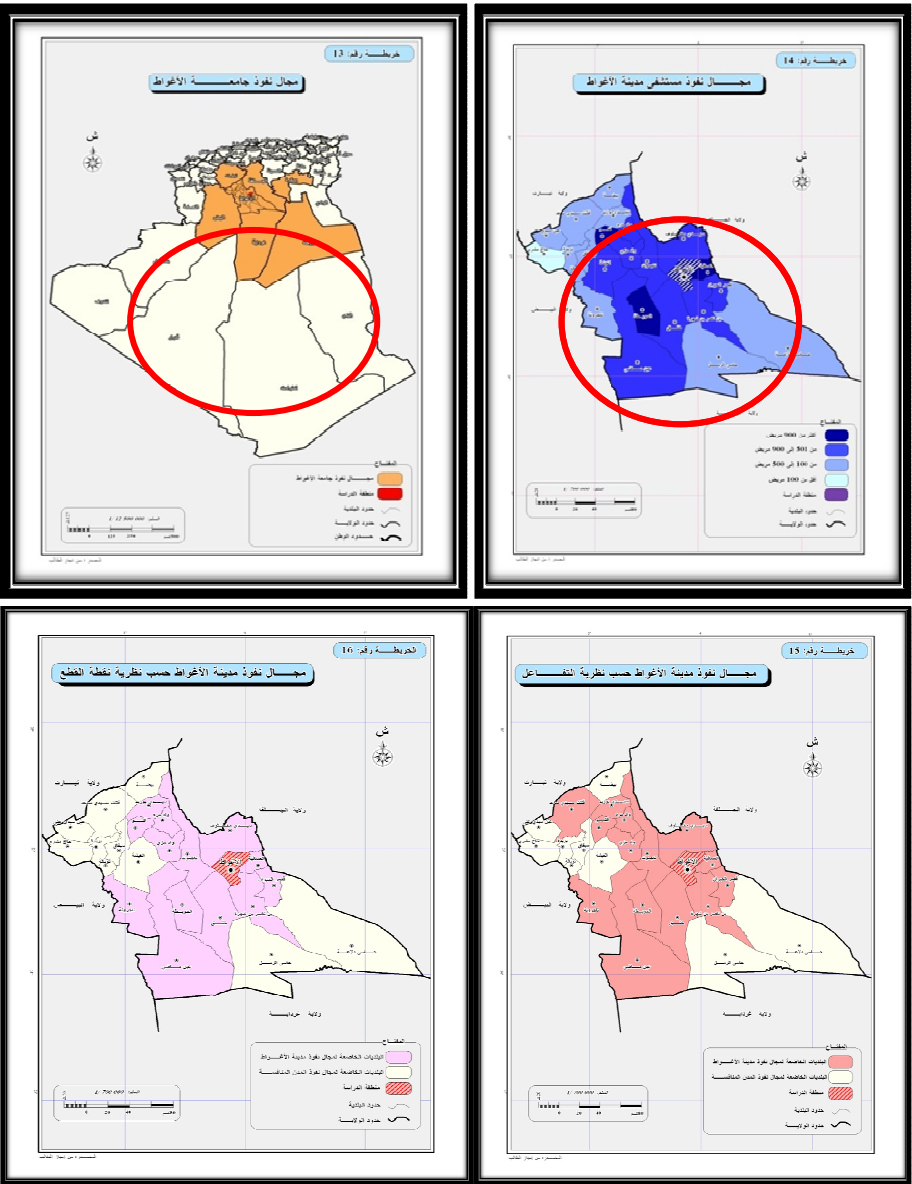
إن المقاييس المتبعة في التقسيم الإداري لا تأخذ بعين الاعتبار دراسات الأثر الإقليمي للمدن، حيث نرى أن هذه الأخيرة من المعايير الأساسية التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في التقسيم الإداري.

تحديد الأثر الإقليمي لمدينة الأغواط:

لتحديد إقليم أي مدينة هناك طريقتان، الطريقة المباشرة وهي دراسة مباشرة لنفوذ الوظائف الحضرية، وطريقة غير مباشرة وهي تحديد مجال نفوذ المدينة عن طريق تطبيق نظريات معروفة، وقد اعتمدنا على الطريقتين، أي المباشرة وهذا من خلال دراسة مجال نفوذ الوظائف الأساسية لمدينة الأغواط، والتي تتمثل في الوظيفة التجارية، الصحية، ووظيفة التعليم العالي، إضافة إلى دراسة حركة الهجرة على المستويين الداخلي والخارجي، ودراسة كذلك تدفقات المسافرين.

¹ - الجريدة الرسمية للمداولات السنة الثانية (رقم 41) ص 4 سنة 1984.

خلال الاعتماد على الطريقتين المباشرة وغير المباشرة توصلنا إلى تحديد مجال نفوذ الوظائف الحضرية الأساسية لمدينة الأغواط، كما قمنا كذلك بتحديد الأثر الإقليمي لمدينة الأغواط من خلال النظريتين السابقتين. كما توصلنا إلى فكرة مفادها أن هنالك اختلاف في مجال نفوذ الوظائف الحضرية، وكذلك في مجال نفوذ المدينة بين الطريقتين.



الخاتمة

أدى التحول الذي شهدته مدينة الأغواط على كافة الأصعدة، بعدما أصبحت عاصمة للولاية نتيجة التقسيم الإداري لسنة 1974، خاصة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، وكذا التغيرات الديموغرافية بسبب الزيادة الطبيعية و الهجرة في العشرية الأخيرة إلى توسع مجال المدينة، ونمو الوظائف الحضرية بها، هذا ما أكسبها أثر إقليمي هام.

بعد الدراسة التحليلية للبنية العمرانية لمدينة الأغواط، ودراسة الوظائف الحضرية، وجدنا أن أهم وظيفة لها أثر إقليمي واسع هي وظيفة التعليم العالي تليها الوظيفة التجارية والصحية على الترتيب.

أما عن امتداد كل وظيفة فتأخذ وظيفة التعليم العالي أوسع مجال حيث يتعدى تقريبا حدود جميع الولايات المجاورة، يليها الأثر الإقليمي للوظيفة التجارية، حيث يتعدى بدوره حدود الولاية ويمتد إلى الولايات المجاورة، أما امتداد الأثر الإقليمي للوظيفة الصحية فلا يتعدى حدود الولاية.

في حين كان الأثر الإقليمي المحدد بتطبيق النظريات، أي نظرية نقطة القطع والتفاعل يقف تقريبا عند حدود الولاية، بل لا يغطي حتى بعض بلدياتها، وبخصوص مدى تطبيق مثل هذه الدراسات في التقسيم الإداري في الجزائر فلم يؤخذ تماما بعين الاعتبار، هذا ما يجعلنا لا نتحكم في المجال بشكل جيد مما قد ينتج عنه اختلال في جميع السياسات والخطط التنموية.

و في الختام و قصد تحسين أقلية البلاد و استغلال كل ثرواتها بشكل كامل في إطار التنمية المستدامة يجب على السلطات الاهتمام و العمل على تبني دراسات من هذا النوع على المستوى الوطني، كما رأينا أنه من الضروري كذلك إنشاء بنك للمعطيات على مستوى كل مدينة خاص بكل وظائفها الحضرية ومجال نفوذها وضرورة العمل بهذه المعطيات والدراسات في إقامة مشاريع التهيئة والتقسيم الإداري وغيرها.

المراجع:

- د. بشير محمد التجاني، تهيئة التراب الوطني في أبعاده القطرية، دار الغرب للنشر والتوزيع، 2004.
- د. بشير مقيبس، دراسة في جغرافية العمران، مدينة وهران، OPU، 1983.
- د. جمال حمدان، جغرافية المدن، الطبعة الثانية، عالم الكتب، القاهرة، 1977.
- د. صبري فارس الهيتي، جغرافية المدن، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2002.

- د. صبري فارس الهيتي، مراكز الخدمات في محافظتي بابل و أربيل دراسة مقارنة في جغرافية المدن، مكتبة المنار، بيروت 1974.
- د. عايدة بشار، المدخل إلى التخطيط الإقليمي، القاهرة 1969.
- د. عبد الفتاح محمد وهيب، جغرافية السكان، دار النهضة، 1979.
- د. عبد الفتاح محمد وهيب، في جغرافية العمران، دار النهضة، 1972.
- د. عبد الله عطوي، جغرافية المدن الجزء الثالث، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2003.
- د. فؤاد محمد الصقار، التخطيط الإقليمي، منشأة المعارف الإسكندرية 1994.
- د. محمد الهادي لعروق، مدينة قسنطينة: دراسة في جغرافيا العمران، د.م.ج 1984.
- د.كايد عثمان أبو صبحه، جغرافية المدن، دار وائل للنشر، الأردن، 2003.
- A.Railly, R.Ferras, D.pumain " Encyclopédie de géographie "2eme Edition, Economica, Paris, 1995.
- A.Serdji, Le renouveau de l'aménagement territorial et les enjeux du développement actuel au Maroc dans "aménagement du territoire et de développement durable – Quelles intermédiations " S . D de L'Harmatan, Gret, Paris, 1999.
- Ali Hadjiedj, le grand Alger, OPU Alger 1994.
- Collection statistique ONS, N°22: évolution des populations et des limites communales 1977-1987.
- Jacqueline Beaugue-Garnier- Géographie urbaine- Armand colin 2001.
- Jacqueline Beaugue-Garnier- Géographie urbaine- Armand colin/Masson, Paris, 1980,1997.
- M.Dahmani, Economie et Société en grande Kabylie, OPU, Alger, 1987.
- Marc cote » Algérie ou l'espace retourné ,« Flammarion Paris 1988.
- Mario Polése et Richard Shearmur, ECONOMIE Urbaine Et Régionale : « introduction à la géographie économique » *deuxième édition*, Ed. ECONOMICA 2005.
- Pierre Merlin, française choay « dictionnaire d'urbanisme » PUF 1988.
- Xavier BROWAEYS, Paul CHATELAIN, « Étudier une commune, Paysage, territoires, populations, sociétés », ARMAND COLIN, Paris, 2005.